لمحة تاريخية حول جذور النزاع الحدودي العراقي الكويتي

الباحث. قاسم اسماعيل جاسم الجبوري

أ.د. محمد علي القوزي/ مشرفاً رئيساً

أ.د. ابراهيم الحوث / مشرفاً مشاركاً

جامعة بيروت العربية (لبنان)- كلية العلوم الانسانية- قسم التاريخ

qassimismaal@.com

الملخّص:

يتناول هذا البحث مسألة الجذور التاريخية للنزاع الحدودي العراقي الكويتي، بدءًا من مرحلة السيطرة العثمانية في الخليج العربي، وما شهدته من محاولات بريطانية لترسيم الحدود الكويتية، تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء عليها. كما يسعى هذا البحث إلى تبيان مسار تطور النزاع الحدودي بين العراق والكويت ما بعد الحرب العالمية الأولى وحتى مطلع السبعينات، مع التركيز على محاولات العراق المتكررة لضم الكويت إلى كنفه خلال تلك الحقبة، وما التقّها من خروقات عسكرية وضغوطات دبلوماسية تعمد الدراسة إلى الغوص في حيثياتها.

الكلمات المفتاحية : (لمحة، جذور، النزاع، الحدودي، العراقي الكويتي).

historical overview of the roots of the Iraqi-Kuwaiti border conflict

researcher. Qasim Ismail Jassim Al-Jubouri

Mr. Dr. Muhammad Ali Al-Quzi/ Chief Supervisor

Mr. Dr. Ibrahim Al-Houth/co-supervisor

Beirut Arab University (Lebanon) - Faculty of Humanities - Department of History

Abstract:

This research addresses the issue of the historical roots of the Iraqi-Kuwaiti border dispute, starting with the period of Ottoman control in the Arabian Gulf, and the British attempts it witnessed to demarcate the Kuwaiti border. The study aims to shed light on them. This research also seeks to clarify the path of development of the border dispute between Iraq and Kuwait after World War I until the early seventies, with a focus on Iraq's repeated attempts to annex Kuwait under its control during that era, and the trivial military violations and diplomatic pressures that the study intended to delve into.

Keywords: (overview - roots - border conflict - Iraqi-Kuwaiti).

المقدمة:

تحتل الكويت موقعًا جغرافيًا مهمًّا شمالي الخليج العربي بضآلة مساحتها وعدد سكانها[١]، ممّا

[١] يتحدّد الموقع الجغرافي للكويت في شمال غرب الخليج العربي. يحدّها من الشمال ومن الغرب العراق، ومن الجنوب السعودية، وتطل على الخليج العربي من الشرق. تقسّم الكويت إداريًا إلى ستة محافظات هي التالية: الكويت، الجهراء،

جعلها عُرضة لمطامع جيرانها من الأقطار العربية الأكبر حجمًا والأعظم من حيث التعداد السكاني، في محاولة للاستحواذ عليها، على خلفية تجاذبات امتدّت جذورها إلى عمق الوجود العثماني في الخليج العربي، الشاهد على تفعيل التدخّلات البريطانية الهادفة إلى ترسيم الحدود الكويتية حتى ما بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى. حين برزت العلاقات الكويتية العراقية بما عرفته من أزمات حدودية، سعت الأطراف المعنية إلى البحث عن صيغ ملائمة لحلّها، وإن كانت قد حوت على توجهات عسكرية لحسم النزاع، كهدف معلن له غايات أخرى، تمثّلت بابتلاع الأراضي الكويتية داخل الكيان العراقي تمهيدًا لإعلان الكويت محافظة تابعة لإدارة بغداد .

أولًا: محاولات بريطانية أولية لترسيم الحدود الكويتية بين عامي ١٩٠٤ و ١٩٠٨ يتبعها انطلاق مفاوضات إنكليزية – عثمانية انتهت بتوقيع اتفاقية الأستانة (١٩١٣)

تعود الخلفيات التاريخية لأزمة الحدود الكويتية العراقية إلى عام ١٩٠٤، حين سعى الإنكليز إلى إنجاز خط لترسيم الحدود بمقترحات لم يقبل بها الجانب الكويتي، ممّا دفع ببريطانيا إلى تفعيل تدخّلاتها مجدّدًا عام ١٩٠٨ لحسم مسألة الحدود التي شغلت الكويتيين مع السلطات العثمانية[٢]، في

حولي، الفروانية، مبارك الكبير، والأحمدي. كما تضمّ الكويت مجموعة من الجزر هي: بوبيان، وربة، وفيلكا، وجزر عوهة، ومسكان، وعكاز، وقاروة، وكبر، وأم المرادم. (سالم، ٢٠٠٥، ص ١٥). لا بد من الإشارة إلى أن معظم هذه الجزر تفتقر للوجود البشري، وهي عبارة عن محميّات طبيعية، إلا جزيرة فيلكا الآهلة بالسكان بمجموع وصل سنة ١٩٨٥ إلى ٥٨٣٢ نسمة. (نوفل، ١٩٦٩، ص ١٥٣). كما لا يتجاوز عدد سكان الكويت الإجمالي الـ ٢,٥٤٦,٦٧٥ نسمة حسب إحصاء سنة ٢٠٠٤، منهم ٣٦,٤٣% فقط من الكويتيين، فيما تتوزّع النسب الباقية بين ٢٢,١٧% عرب، و٣٦,١٨% آسيويون، و٥,٢٢% جنسيات أخرى (الموسى وآخرون، ٢٠٠٧، ص ٣٢).

[٢] الجدير بالذكر ما عرفه واقع التعاطي الكويتي العثماني منذ نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين من مراحل تأجّج فيها التوتر بين الإدارة العثمانية وبين حكّام الكويت، الذين واجهوا مساعي العثمانيين المتكرّرة للسيطرة على

محاولة لتأكيد سيطرة الكويت على جزر وربة وبوبيان على وقع تنازعها مع العثمانيين على ولاية البصرة أيضًا. خلال مرحلة امتازت بالسيادة الإسمية العثمانية على الكويت، بدلالة تمكين السلطة الحاكمة الكويتية من التعامل مع بريطانيا باستقلالية تامة في اتخاذ القرارات، حتى الشروع في تأجير أجزاء من أراضيها لصالح الإنكليز دون الحاجة للرجوع إلى الإدارة العثمانية.[٣]

انطلقت المباحثات بين الجانبين البريطاني والعثماني عام ١٩١١[٤] حول المسائل التالية: شط العرب، وإنشاء خط سكّة حديد بغداد، والضرائب الجمركية[٥]. وقد شهدت تلك المفاوضات تخلّي العثمانيين

مشيختهم، وضمّها إلى العراق على اعتبار أنّها إقليمًا عراقيًا وجزء من ولاية البصرة، وذلك خلال السنوات التالية: ١٨٧٦ و ١٩٠١ و ١٩٠٢، والتي انتهت إلى تفعيل السلطة الإسمية العثمانية على الكويت مقابل تعاظم الوجود البريطاني في الخليج، على وقع الالتجاء الكويتي إليه لتحقيق الحماية اللازمة ضد العثمانيين. كما لم تخلُ تلك المرحلة من فترات تلاقى خلالها الجانبان الكويتي والعثماني، بخاصة حين حاز الكويت على إعلان رسمي عثماني بوصفه قضاءً مستقلًا تحت سلطة آل الصباح، الذين نعموا بوراثة الكويت على خلفية دعمهم للعثمانيين خلال هجومهم على الإحساء سنة ١٨٧١. (الجبوري، ١٩٩٣، ص ٢٣ – ٣٠، ٣٣).

[٣] قامت الكويت بتاريخ ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٠٧ بتأجير المنطقة الممتدة جنوب بندر الشويخ لبريطانيا وفقًا لعقد إيجار، أبرز ما جاء فيه: "انا شيخ مبارك الصباح حاكم الكويت... قد أجّرت على الدوام للدولة البهية القيصرية الإنكليزية المشروحة حدودها أدناه الواقعة جنوب بندر الشويخ... تجري من يوم ما جاء بين يدين الطرفين هذه الورقة المعاهدة الممضاة والمختومة وتسلّم الأجرة مقدّمة كل سنة". (أبو حاكمة، ١٩٨٤، ص ٤١٧ – ٤٢١).

[٤] عمدت بريطانيا إلى ترسيم حدود الكويت بغية حماية نفوذها ومصالحها فيها بوجه أي منافس إقليمي سواء أكانت الدولة العثمانية، أو الروس، أو الألمان، أو حتى الفرنسيين. الأمر الذي حتّم عليها البحث عن صيغ لحل الأزمة، التي أُبرم على أثرها اتفاق عام ١٩١٣ أو ما يُعرف بمعاهدة الأستانة (١٩١٣). (العيدروس، ٢٠٠٢، ص ١٠٨ – ١٠٩).

[٥] سعى البريطانيون من خلال اتفاقية الأستانة (١٩١٣) إلى تقييد الوجود العثماني في الخليج العربي، على أساس تحديد مناطق نفوذه فيها. وقد أيّدت بعض التوجهات البريطانية ترسيم المدّ العثماني في الخليج العربي وصولًا عند مرفأ العقير فقط. في حين ظهرت بعض الآراء التي فضّلت الوجود العثماني، لِما له من مؤثرات على بعض زعماء القبائل

عن عدد من الأقاليم المحدّدة بالبحرين وقطر للجانب البريطاني، مع التحفّظ عن الكويت التي سعى الجانب العثماني إلى الإبقاء على وجودهم فيها وإن كان بنطاق أضيق. إذ عمد العثمانيون من خلال سيطرتهم على الكويت إلى الحيلولة دون تحوّلها إلى مقرّ للعشائر الرافضة لحكم السلطنة العثمانية (العيدروس، ٢٠٠٣، ص ٤٥). في الوقت الذي أكّد فيه الإنكليز على عدم وجود أي حكم فعلي عثماني خلت منه الكويت بدءًا من عام ١٩٠٢، وعليه، أضحت المحاولات العثمانية لإعادة تفعيل السيطرة على الكويت هاوية من الوجهة البريطانية، بخاصة مع عدم تطبيق أوجه الممارسة الإدارية العثمانية المباشرة على الأقاليم الكويتية سابقًا (الأعظمي، ١٩٩١، ص ٨١ – ٨٣) .

أفضت المفاوضات الثنائية إلى توقيع اتفاقية عام ١٩١٣ التي حوت على بنود أظهرت الاستقلالية الفعلية للكويت داخل السلطنة العثمانية التي مُنحت حق السيطرة الإسمية عليها فقط بعيدًا عن أي تطبيق عملي سياسي أو عسكري أو حتى إداري. مقابل، تمكين الإنكليز من تحقيق نفوذهم فعليًا في الداخل الكويتي، انطلاقًا من الإقرار العثماني الموافق على مضامين ما أُبرم سابقًا من اتفاقيات كويتية إنكليزية في هذا الصعيد. كما انتهى اتفاق الأستانة (١٩١٣) إلى ترسيم حدود الكويت برًا وبحرًا مع الإشارة إلى جموع العشائر المنضوية في كنفها[٦]. على الرغم من أهمية اتفاقية عام (١٩١٣) إلا أنها لم توضع موضع التنفيذ، الذي جُمّدت مفاعليه على خلفية تأزّم الأوضاع الدولية مع وقوع الحرب

العربية التي يجمعه بها الإسلام، على خلاف ما قد يمثّله التسلّل الروسي أو الفرنسي إلى المنطقة من منافسة مهدّدة للمصالح البريطانية في الخليج العربي. (العقاد، ١٩٦٥، ص ٢٠٥).

[٦] تحدّدت مناطق نفوذ شيخ الكويت المتمتعة باستقلاليتها داخل النفوذ العثماني بالأقاليم التي يحدّها شمالًا خور الزبير، والقرين جنوبًا، ويتوسّطها مدينة الكويت، ويُضاف إليها الجزر التالية الذكر: وربة وبوبيان ومسكان، وفيلكا، وعوهة، وكبر، وقاروه، أم المرادم. على أن تمارس الإدارة الكويتية سلطتها على جموع العشائر المتوطّنة للأقاليم السابقة الذكر. **Wilkinson, 1993,) p. 63).**

العالمية الأولى (١٩١٤ – ١٩١٨)[٧]. لكن ذلك لا يلغي أهمية الاتفاق ولا سيّما على الصعيد الحدودي الذي قُيّدت على أثره الحدود الكويتية، مقابل الإقرار بتبعية جزيرتي وربة وبوبيان للكويت، وإفساح المجال أمام البريطانيين لتمتين وجودهم في البحرين وقطر. من جهته، رأى العراق في اتفاق عام ١٩١٣ وثيقة رسمية أثبتت تبعية قضاء الكويت إداريًا لولاية البصرة، كما حدّدت مجموع الأقاليم المخصّصة للسلطة العثمانية وميّزتها عن تلك التي اتبعت النفوذ البريطاني (الغنيم وآخرون، د.ت، ص ٨٧) .

ثانيًا: ما بعد الحرب العالمية الأولى: أزمة الحدود بين العراق والكويت إلى الواجهة: ومساعي بريطانية لإيجاد حلول ناجعة

١. مؤتمر العقير (١٩٢٠)

مع انتهاء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ – ١٩١٨) عادت مسألة الحدود العراقية الكويتية من جديد إلى الواجهة، بتدخّل بريطاني ساعٍ إلى حلّ الأزمة[٨]، على وقع دعوة الأطراف المعنية إلى إطلاق أعمال مؤتمر في منطقة العقير عام ١٩٢٠[٩]، إذ عمدت بريطانيا من خلاله إلى وضع ترسيم لحدود

[٧] لم يتم التصديق على الاتفاقية كما ورد في بنودها، القائلة بوجوب تحقيق الموافقة النهائية للأطراف المعنية في لندن خلال مدة لا تتجاوز الثلاثة أشهر من تاريخ التوقيع. (العيدروس، ٢٠٠٢، ص ٢٦١).

[٨] أفرزت التطوّرات التي شهدتها الساحة الدولية بُعيد انتهاء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ – ١٩١٨) إلى وقوع تحوّلات طرأت على العراق والكويت، بما شهداه من إحكام للنفوذ البريطاني عليهما. إذ أضحى العراق تحت سلطة الانتداب البريطاني، مع خروج السلطنة العثمانية نهائيًا من الخليج العربي، وغياب أثرها عن الكويت التي كان الإنكليز يمارسون سلطتهم عليها بموجب اتفاقية وُقّعت بين الطرفين عام ١٨٩٩، وبقيت سارية المفعول حتى عام ١٩٦١. (الغنيم وآخرون، د.ت، ص ٩١).

[٩] أُديرت جلسات مؤتمر العقير من قبل المندوب السامي البريطاني في العراق بيرسي كوكس، وبحضور وزير الأشغال

الكويت مع الجانب العراقي ومع نجد أيضًا بالشكل الذي يمنح العراق بُعدًا سياديًا وحدودًا معترف بها دوليًا، ممّا قد يفسح المجال أمام الإنكليز لإبرام الصفقات الاستراتيجية والبترولية مع العراق بشكل رسمي بصفته دولة لها كيانها الخاص [١٠]

كما عمدت بريطانيا من خلال مؤتمر العقير إلى التوصّل لصيغة تحدّ من الهجمات التي كانت القبائل النجدية تطلقها ضد المناطق المحايدة لها في الشمال والشمال الشرقي[١١]. كويتيًا، هدف الإنكليز من اتفاقية العقير إلى منح الكويت حدودًا تتحوّل معها إلى إقليم فاصل بين السعودية والعراق. جاءت مقرّرات مؤتمر العقير مجحفة بحق الكويت، إذ أن المفاوضات المبرمة كانت على حساب الأراضي الكويتية المحدّدة حسب اتفاق الأستانة (١٩١٣) والتي اقُتطع منها الثلث لصالح السعوديين[١٢]. يُضاف إلى ذلك ما تمّ ترسيمه من أقاليم محايدة في جنوب وغرب الكويت، تسمّت

العراقي صبحي نشأت ممثلًا عن العراق، وإلى جانبه السلطان عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود ممثلًا عن نجد، كما شارك في المؤتمر الوكيل السياسي البريطاني في الكويت بوصفه ممثلًا عنها. لا سيّما وأن الكويت كانت لا تزال محمية بريطانية تترأس أعمالها الخارجية الإدارة الإنكليزية. (الغنيم وآخرون، د.ت، ص ٩١ – ٩٢).

[١٠] وفي هذا السياق، يظهر مدى الترابط الواضح بين تبلور أزمة الحدود تاريخيًا ومسألة اكتشاف النفط والاستحواذ على آباره. إذ كانت التوجهات السابقة تعمد إلى إبراز الواحات النفطية، وتبيان مرجعيتها دون أي خرائط تبيّن تبعيّتها وتثبّتها. إذ أن عملية ترسيم الحدود من خلال خرائط رسمية تمّ الشروع إلى تحديدها منذ مطلع القرن العشرين. (العقاد، ١٩٦٥، ص ٣٠٤).

[١١] لا بد من الإشارة أيضًا إلى ما عكسه مؤتمر العقير (١٩٢٠) من توجه بريطاني رامي إلى ترسيم الحدود بين العراق والكويت ونجد على قاعدة تنظيم عملية انتقال القبائل والعشائر فيما بين تلك الأقاليم. (النقيب، ١٩٨٩، ص ١١٢).

[١٢] أعرب الشيخ أحمد الصباح عن امتعاضه فيما يخص ترسيم الحدود حسب مؤتمر العقير عام ١٩٢٠، وذلك برسالة وجّهها إلى الإدارة البريطانية في ٤ نيسان (إبريل) سنة ١٩٢٣، إذ صرّح فيها مُبرزًا حدود دولته مع العراق على الشكل التالي: الخط الحدودي المارّ من وادي عوجا نحو الجنوب الشرقي ناحية آبار صفوان، وجبل سنام، وأم قصر، وحتى

الأولى منها بمنطقة الكويت المحايدة، أمّا الثانية فقد أُطلق عليها إسم منطقة العراق المحايدة (الجاسم، ١٩٩٧، ص ٥٣). كما يظهر التظلّم الذي واجهته الكويت خلال مؤتمر العقير (١٩٢٠) مع حرمانها من المشاركة الفعلية في جلساته التي حضرها ممثّلًا عنها الجانب الإنكليزي لأنها كانت ما تزال تحت الحماية البريطانية آنذاك.

وعليه، عكس مؤتمر العقير (١٩٢٠) تعاظم القوة البريطانية في الخليج العربي، وتمكّنها من تطبيق سياساتها دون أي مقاومة فعلية عجزت عن الوقوف بوجه التاج البريطاني الذي نفّذ توجهاته وإن حملت تقصيرًا بحق بعض الأطراف المعنية، إلا أنها جاءت لتتناسب مع رؤاه القائلة بتفعيل الانقسامات في الخليج العربي والتي استفحلت على أثرها الخلافات الحدودية. وهكذا، انتهى مؤتمر العقير إلى ترسيم الحدود بين العراق والكويت، إلاّ أنّه أضحى عاملًا سعّر الأزمة الحدودية بين العراق والكويت بدلًا من أن يكون سببًا في إخمادها.[١٣]

الساحل مع جزر بوبيان ووربة، وصولًا إلى الساحل البحري شمالًا مع الحدود قائمة بين نجد والكويت، ويُضاف إلى ذلك جزر مسكان وفيلكا، وعوهة، وكبر، وقاروة، وأم المرادم. وقد جاء الرد البريطاني معترفًا بالحدود التي أشار إليها الجانب الكويتي في رسالته، حتى أضحى ذلك الإقرار الإنكليزي بمثابة إيضاحًا رسميًا من التاج البريطاني حول مسألة الحدود العراقية الكويتية بُعيد تأسيس كيان الدولة العراقية السياسي الحديث. (ديكسون، ١٩٩٠، ص ٢٨٨).

[١٣] رأت بريطانيا في الخلاف الحدودي العراقي الكويتي وسيلة للحفاظ على مصالحها القائمة في القطريين على قاعدة التجائهم إليها للبحث عن تسوية للأزمة. (النقيب، ١٩٨٩، ص ١١٢ – ١١٣).

ثالثًا: مسار تطور النزاع الحدودي العراقي الكويتي منذ معاهدة ١٩٣٠[١٤] حتى عهد الرئيس أحمد حسن البكر:

اتجهت السلطات العراقية والكويتية إلى تثبيت الحدود القائمة بينهما، وذلك عبر سلسلة من المذكّرات التي تبادلتها الأطراف المعنية وبرعاية بريطانية، اعترف خلالها الجانب العراقي بالخط الحدودي الذي يفصل بين بلاده والكويت، حسب ما جاء في الرسالة الموجّهة من قبل رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد إلى الجانب البريطاني والمؤرخة في ٢١ تموز (يوليو) عام ١٩٣٢ بما تضمّنته من اعتراف عراقي، تثبّتت معه الحدود القائمة بين العراق والكويت وسط قبول بريطاني كويتي بذلك[١٥]. إلا أن المواقف العراقية ما لبثت أن تبدّلت، وانحدر معها مسار التلاقي العراقي الكويتي، على وقع ما بدر من إدارة بغداد من تدخّل في السياسة المحلية الكويتية، متنصّلة بذلك من مجمل التزاماتها السابقة التي حتّمت عليها احترام الكويت وحريتها في إدارة شؤونها الداخلية طيلة مرحلة الأربعينات حتى نهاية الخمسينات.

---

[١٤] معاهدة عام ١٩٣٠: هي معاهدة وُقّعت بين بريطانيا ممثّلة بالمندوب السامي البريطاني في العراق فرنسيس همفريز، والعراق ممثّلًا برئيس الوزراء نوري السعيد، بتاريخ ٣٠ حزيران (يونيو) سنة ١٩٣٠ واحتوت على ١١ بند، وخمس ملحقات ذات صبغة قضائية. منحت المعاهدة الجانب الإنكليزي سلطة فعلية على العراق، الذي حاز على استقلال اسمي مع إبقاء القواعد الجوية البريطانية منصوبة ضمن أراضيه. (حسين وآخرون، ١٩٨٠، ص ٧٤ – ٧٥).

[١٥] وافق الإنكليز والكويتيون على مضامين التوجهات العراقية بصدد تخطيط الحدود مع الكويت، والتي أماطت اللثام عنها رسالة رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد الموجّهة إلى المندوب السامي البريطاني السيد فرنسيس همفريز، بمحتواها الذي بيّن الحدود العراقية الكويتية على الشكل التالي: "... من تقاطع وادي عوجة مع الباطن، ومنها في اتجاه الشمال على امتداد الباطن، إلى نقطة مباشرة جنوب عرض صفوان، ومنها شرقًا تمر بجنوب آبار صفوان، وجبل سنام وأم قصر يتركان للعراق، ثم إلى نقطة التقاء خور الزبير مع خور عبد الله. تخصّص جزر وربة، وبوبيان، ومسكان، وفيلكا، وعوهة، وكبر، وقاروة، وأم المرادم إلى الكويت". ((**F.O. 1932, no. 2944**

الأمر الذي أثار المخاوف الكويتية بصدد الأطماع العراقية الساعية إلى السيطرة على أقاليمها، ممّا استحثّها إلى التشديد على موقفها المتمسّك بأراضيها تامّة مع إعلان رفضها القاطع للتنازل عن أي منها لصالح العراق، وذلك خلال المباحثات التي جمعت قادتها المسؤولين بالجانب البريطاني بين عامي ١٩٤٠ و١٩٥٨، إذ أعربت الكويت عن رغبتها الملحّة بترسيم الحدود مع العراق في مناورة منها لقطع الطرق أمام إدارة بغداد، والحيلولة دون قيامها بأي تعدّيات أو خرق على حساب الأراضي الكويتية (الأعظمي، ١٩٩١، ص ٢١٣). من جهته، اعتمد العراق سياسة التسويف والمراوغة في التعاطي مع المطلب الكويتي بخصوص تخطيط الحدود، بخاصة وأن التوجهات العراقية المبيّتة كانت تسعى إلى ضم الكويت بصفتها جزء من العراق تابع لمحافظة البصرة، وهذا ما يظهر عدم اقتناع الإدارة العراقية بضرورة تطبيق الترسيم الخاص بالحدود بين الجانبين[١٦]. وقد سارت قيادة عبد الكريم قاسم على المنوال عينه المطالب بالكويت بسعي محموم لم يهدأ (منسي، ١٩٩٢، ج١، ص ٩٩) إلا بُعيد وصول عبد السلام عارف إلى سدّة الرئاسة العراقية، حين أقرّ معترفًا باستقلال الكويت ككيان له سيادته القائمة، وذلك بُعيد اللقاءات التي جمعت بين الطرفين في العاصمة العراقية في ٤ تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٦٣، إذ أفضت المفاوضات بين الكويت والعراق إلى إقرار الإدارة العراقية بالكويت ككيان مستقل قائم بذاته، له حدوده المعترف بها والتي كانت قد أشارت إليها سابقًا رسالة رئيس الوزراء العراقي المؤرخة في ٢١ تموز (يوليو) عام ١٩٣٢ وقبل بها شيخ الكويت أيضًا[١٧]. على أن الاعتراف

[١٦] انعكست التوجهات العراقية الرافضة لمسألة ترسيم الحدود بشكل واضح في تصريح خرج على لسان وزير خارجية العراق محمد فاضل الجمالي بتاريخ آذار (مارس) عام ١٩٥٤، بُعيد اجتماعه بالمبعوث البريطاني في البحرين، حين قال: "إن العراق لا يعدّ الكويت دولة مستقلّة، بل ينظر إليها كجزء من لواء البصرة، كما كانت في أيام العثمانيين، لذا فإنه لا حاجة إلى تخطيط الحدود". (سهر، ٢٠٠٧، ص ٥١).

العراقي بالاستقلال الكويتي يجب أن يقوم على الأُسس التالية:

- تعميق الصلات بين الجانبين تحقيقًا للمنفعة القائمة بينهما، وانطلاقًا من السعي إلى تمتين العرى الموصلة إلى إيجاد وحدة عربية.
- تبادل السفراء بين الطرفين بشكل فوري.
- تبادل المعلومات في الشق الفني والثقافي وتعميق أواصر التضامن في التجارة والاقتصاد أيضًا.(الغنيم وآخرون، د.ت، ص ٤٢).

١.عودة محاولات العراق لضم الكويت إلى الظهور معكّرة صفو العلاقات الكويتية العراقية بين عامي ١٩٦٥ و١٩٦٧

مثّل الاتفاق العراقي الكويتي السابق الذكر إقرارًا عراقيًا واضحًا باستقلال الكويت كدولة عربية لها سيادتها التامة وحدودها الدولية التي أوجبت الاتفاقية المبرمة على العراق احترامها، في جو من التعاون القائم بين البلدين والذي ما لبث أن قُطّعت أوصاله، غداة عودة المحاولات العراقية القديمة إلى ظهور من جديد في الأفق بدءًا من عام ١٩٦٥. حين توجّه العراق إلى المطالبة بضم الكويت وفقًا لأُطر دبلوماسية وعسكرية، سارت جنبًا إلى جنب عاكسة مدى تمسّك الجبهة العراقية بسعيها الملحّ للسيطرة على الكويت. وهكذا، قدّمت العراق مشروع غايته استئجار جزيرة وربة لمدّة ٩٩ سنة. وقد أُتبع ذلك المطلب بوقوع خرق عسكري عراقي في جزيرة بوبيان بتاريخ تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٦٦،

[١٧] أُشير إلى الحدود بين البلدين على الشكل التالي: يمتدّ الخط الحدودي بين الكويت والعراق من ميناء أم قصر في الشرق حتى واحة العوجا في الغرب على مسافة تُحدّد بـ ٢٠٠ كم. يتشارك الطرفان جزء صغير من خور عبد الله. يدخل ضمن السيادة الكويتية ميناء أم قصر الكويتي المطل على الخليج العربي، بالإضافة إلى جزر وربة وبوبيان وحقل البترول في الروضتين. (عامر، ٢٠٠١، ص ٤٢).

والتي تلاها أيضًا اجتياز آخر قامت به القوات العراقية للحدود الكويتية التي تعرّضت لهجوم عراقي[١٨] بتاريخ ١٨ نيسان (إبريل) عام ١٩٦٧. فما كان من الكويت إلا أن استدعت قوة حربية حشدتها عند الحدود تخوّفًا من التصعيد العراقي، الذي واجهته الإدارة الكويتية دبلوماسيًا عبر رفع شكواها بشكل رسمي إلى قيادة بغداد، حول الخروقات الواقعة على الحدود مطالبةً إيّاها بعدم التسرّع في الشروع بأي قرار قد تكون عواقبه وخيمة للطرفين (حسن، ١٩٩٦، ص ٣٠) .

دبلوماسيًا، انطلقت المباحثات بين العراق والكويت خلال المرحلة الممتدّة بين شباط (فبراير) و آذار (مارس) عام ١٩٦٧ في محاولة للتخفيف من حدّة الأزمة، والسعي إلى تأليف لجنة تُعنى بترسيم الحدود بين الطرفين بالشكل الذي يكون مقبولًا من قبلهما. بيد أن المفاوضات القائمة لم تنجح في التوصّل إلى نتائج مهمة بين الموقّعين. ففي الوقت الذي كان فيه العراق يشدّد على عدم قانونية الحدود المعترف بها عراقيًا عام ١٩٣٢ (بالعودة إلى رسالة رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد)، كانت التوجهات الكويتية تعمد إلى تفعيل ترسيم واضح للخط الحدودي بين الطرفين والذي لم يتم تعيينه. بل أُعيد البحث بحيثياته في تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٦٧ حين أقّرت القيادات العراقية والكويتية على لزوم إجراء مسح شامل للمناطق الحدودية، وذلك غداة التقارب الذي مسّ العلاقات الثنائية بين الطرفين، والتي عرفت دفعًا إلى الأمام مردّه تقديم الجانب الكويتي مساعدات مالية أنعشت الاقتصاد العراقي وأثرّت إيجابًا على الأجواء القائمة بينهما .[١٩]

---

[١٨] وقع الهجوم العسكري العراقي عند إقليمَي العبدلي وصفوان في المنطقة الحدودية المشتركة بين العراق والكويت. إذ وقع خرق القوات العراقية بشكل محدّد في حقل الرتقة الواقع على مقربة من حقل الرميلة النفطي. (رزق، ١٩٩٣، ص ٨٣).

[١٩] أبرز المساعدات المالية التي حازت عليها إدارة بغداد في تلك المرحلة، هي ٢٥ مليون دولار أميركي لتمويل

٢.عوامل داخلية اقتصادية وخلافات إقليمية إيرانية عراقية تسعّر المسعى العراقي لضم الكويت

تفعّلت محاولات الضم العراقية للأراضي الكويتية مجدّدًا بُعيد تولّي أحمد حسن البكر سدّة الرئاسة عام ١٩٦٨، خلال مرحلة شاهدة على تراجع مسار العلاقات العراقية الإيرانية بما عرفته من توتر وخلافات استفحلت غداة إلغاء الجانب الإيراني لاتفاقية عام ١٩٣٧ الخاصة بترسيم الحدود بين الجانبين وذلك في ١٥ نيسان (إبريل) عام ١٩٦٩. وقد ظهرت تداعيات تلك الخطوة في محاولة العراق التفتيش عن بديل من شأنه إعادة التوازن في حجم قواه بوجه إدارة طهران في منطقة الخليج العربي. وعليه، اتجهت أنظار العراقيين إلى الكويت في سعيهم إلى تأمين وجود عسكري خاص بهم يتم حشده عند الخط الحدودي الفاصل بين القطرين كما يتم مرابطته عند ميناء أم قصر[٢٠] للتأهّب دومًا لصد أي عدوان إيراني محتمل وقوعه(الدشتي، ٢٠٠٥، ص ٣٥٠) .

وعليه، تمكّنت القوات العراقية من تفعيل وجدوها في المنطقة الحدودية الكويتية التي رضخت إدارتها للمطلب العراقي. وما أُتبع ذلك بمحاولة استغلال العراق للمقدّرات الاقتصادية الكويتية على وقع تعزيز الوجود السياسي والعسكري في الداخل الكويتي وذلك بالعودة إلى اتفاق عرضه الجانب العراقي على نظيره الكويتي بتاريخ أيار (مايو) عام ١٩٧٢ احتوى على جملة من البنود التي طالبت بضرورة توظيف الرساميل الكويتية في الاستثمارات العراقية، على أن يُسمح لفئات العاملين وأصحاب الخبرات

المشاريع التنموية بما فيها الكهرباء في محافظة السامرّاء، وصناعة الورق في محافظة البصرة. (سلطان، ١٩٩٤، ص ٥٧).

[٢٠] ميناء أم قصر: أحد أهم موانئ العراق، تبلغ مساحته ٢٥,٣٨ كم. يمتد في جنوب الأقاليم العراقية بمحاذاة الحدود مع الكويت، ويتواجه مع جزيرة بوبيان الكويتية. تم إنشاء الميناء سنة ١٩٥٩. وتم بدء العمل به سنة ١٩٦٧. وجرت العديد من الأعمال الخاصة بتوسعة طاقته الاستيعابية، والتشغيلية التي تقدّر بحوالي ٥ مليون طن، وذلك سنة ١٩٩٠. (حمود، وحمود، د.ت، ص ٥٢ – ٥٣).

بالانتقال إلى الكويت للعمل، بالتزامن مع تفعيل نوع من التعاون الدفاعي العسكري والسياسي في الوقت عينه بالشكل الذي يوفّر للعراق موطأ قدم لها داخل الأقاليم الكويتية وبخاصة ذات الأهمية الحيوية (الدشتي، ٢٠٠٥، ص ٣٥٠ – ٣٥١) .

لم يلقَ العرض العراقي استحسانًا كويتيًا، إذ أبدت القيادات الكويتية معارضتها للمشروع المقدّم من الجهة العراقية. لا بد من الإشارة إلى ما واجهته الأوضاع الاقتصادية العراقية من تردّي نتج عن تأميم إدارة بغداد لشركة النفط العراقية البريطانية بتاريخ حزيران (يونيو) عام ١٩٧٢ الأمر الذي أدّى إلى تراجع الإنتاج البترولي العراقي، حينها حاول العراق إيجاد منفذ يخفّف من حدّة أزمته الاقتصادية متجه بأنظاره إلى الجبهة الكويتية التي واجهت مسعى إدارة بغداد إلى شق طريق يقطع مركز الصامتة الكويتي لجهة الجنوب بمسافة تراوحت بين ٥٠ و ٢٠٠ م فقط وذلك بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٧٢. وقد أُتبع الخرق العراقي بتنديد كويتي وجّه استنكاره إلى حكومة العراق التي ردّت بإيقافها المبدئي للعمل والذي ما لبث أن أعيد تفعيله مجدّدًا بمحاولة عراقية إلى محاصرة مركز الصامتة ذات الأهمية الحيوية (الغنيم وآخرون، د.ت، ص ٦٨) .

.3 أزمة عام ١٩٧٣ بين العراق والكويت

عمدت القيادة الكويتية إلى تهدئة التوتر الذي لوّح في أفق العلاقات العراقية الكويتية بشكل متسارع بدءًا من عام ١٩٧٢. لذا اتجهت الكويت إلى تفعيل سُبل التسويات السلمية التي أطلقتها البعثة الدبلوماسية الرفيعة المستوى التي وصلت بغداد في ٢٦ شباط (فبراير) عام ١٩٧٣، في زيارة التقت فيها بالقيادات العراقية التي أكّدت تبعية جزيرتي وربة وبوبيان للعراق بإصرار دفع بالجانب الكويتي إلى الإعراب عن تمسّكه بأراضيه وعدم التنازل عنها لأي طرف دولي. وفي هذا السياق، صرّح المتحدّث بإسم الموفد الكويتي في محاولة للإجابة على الدعاوى العراقية القائلة بسيطرتها على جزر

وربة وبوبيان، بالقول: "إن الكويت لن تتنازل عم شبر واحد من أراضيها، وإنه ليس في مقدور أحد أن يوافق أو يقرّر ذلك، وإن الكويت تدرك الأهمية الجغرافية للممرّات المائية شمال الخليج العربي بالنسبة للعراق، وإنها لذلك على استعداد للدخول في مفاوضات مع العراق لكي تسهّل استخدام هذه الممرّات... لكن ذلك يجب أن يتم بعد الانتهاء من ترسيم الحدود. يتّضح ممّا سبق مسعى الجانب الكويتي إلى حلّ الأزمة دبلوماسيًا كما وربطها بقضية تخطيط الحدود مع العراق، كخطوة أولية على طريق حلحلة الشقاق القائم بين الطرفين (بطرس وآخرون، ١٩٩٥، ص ٨١).

أمام التباعد العراقي الكويتي الذي أفشل المحاولات الكويتية لإخماد نيران الأزمة المهدّدة بالانفجار، كان الحل العسكري هو الأكثر ورودًا على الجبهة العراقية، التي ردّت على التعنّت الكويتي الرافض للتخلّي عن أراضيه بهجوم عسكري أطلقته القوات العراقية البالغة ١٥٠٠ جندي قصفوا مركز الشرطة الكويتي عند منطقة الصامتة، الذي تمّ وضع اليد عليه من قبل الجانب العراقي بشكل تام بتاريخ ٢٠ آذار (مارس) عام ١٩٧٣، وقد أُتبع ذلك بمواصلة الجيش العراقي تقدّمه داخل الأقاليم الكويتية بمسافة ثلاثة أميال في العمق الكويتي [٢١](مهنا، ٢٠٠٠، ص ٢٥٥).

كان للعراق طموحاته التي سعى إلى تحقيقها غداة إغارته على مركز الصامتة والتوغّل داخل العمق الكويتي. إذ كان توجّه بغداد الأساسي هو وضع يدها على جزيرتي وربة وبوبيان في نهاية الأمر وذلك عبر مفاوضة الكويت ومساومتها على مسألة ترسيم الحدود مقابل تنازلها عن تلك الجزر. بالتزامن مع محاولة العراق تأمين مركز استراتيجي عسكري – وإقامة قوة بحرية– له على طول الخليج العربي، بالشكل الذي يؤمّن له تقدّمًا على الجبهة الإيرانية من جهة وعلى الجبهة الخليجية من جهة أخرى. كما

[٢١] ذهب ضحية الهجوم العسكري العراقي على مركز الصامتة شرطي كويتي كما جُرح آخر أيضًا. (مهنا، ٢٠٠٠، ص ٢٥٦).

كان للعراق رغبته في إنشاء إقليم منزوع السلاح حول المناطق الحدودية المتنازع عليها مع الكويت (أبو طالب، ١٩٩٥، ص ٥١ – ٥٢). ندّدت القيادة الكويتية بالهجوم العراقي على أراضيها مصدرة جملة من القرارات التي أجمعت على إعلان حالة الطوارئ، وإغلاق الحدود مع العراق، بالتزامن مع رفع مطالبها لسفراء الدول الكبرى المقيمين لديها بخصوص مسعاها لاستئناف المفاوضات مع قيادة بغداد لحل الأزمة (عامر، ٢٠٠١، ص ٥٣ – ٥٤).

استنتاج:

تلاقت القيادتان البريطانية والعثمانية على ضرورة وضع ترسيم نهائي للحدود الكويتية وذلك مطلع القرن العشرين، الشاهد على إبرام الاتفاق النهائي بين الطرفين، والذي تحدّدت في نهايته خريطة الكويت الحدودية عام ١٩١٣، وجرى تثبيتها عام ١٩٢٢، بتوافق هدّأ من إمكانية المواجهة العراقية الكويتية، بخاصة وأن بغداد والكويت قد اعتمدتا على اتفاقية عام ١٩١٣ كمرجع في مسار ترسيم الحدود بينهما، وتشكيل كياناتهم السياسية، التي ارتبطت على أثر ذلك فيما بينها بعلاقات استراتيجية فيما بعد. كما واصل الإنكليز تدخّلهم في قضية تخطيط الحدود العراقية الكويتية بالشكل الذي يؤمّن منافعهم في الخليج العربي. حتى تمكّنوا من إطلاق أعمال مؤتمر العقير (١٩٢٠) بمقرّراته التي جاءت مجحفة بحق الكويت، مساهمةً بذلك في تسعير الأزمة الحدودية القائمة بين الكويت والعراق، والتي استفحلت متأثّرة بمسعى بغداد المتواصل لضم الأقاليم الكويتية التي ما كانت قياداتها لترضى بذلك. ممّا دفعها إلى طرح مشاريع أخرى رديفة من شأنها امتصاص الطموحات العراقية، أو حتّى تأطيرها ضمن صيغ من الدبلوماسية، لم يكتب لها النجاح وسط تعنّت الجانب العراقي، ومواصلة جهوده للاستحواذ على الكويت، ووضع اليد على مقدّراتها المالية، والنفطية، وحتى موقعها الاستراتيجي عند ساحل الخليج العربي.

وهكذا، هدّدت المطالب العراقية بضم الكويت مسار العلاقات العراقية الكويتية، بما عرفته من محطّات دُفع بها إلى الأمام بمنحى خالٍ من الثبات، الذي تفعّلت معه الأطماع العراقية بين الفين والآخر من الستينات وحتى السبعينات، بما لازمتها من تهديدات عسكرية، ودبلوماسية أقلقت الجانب الكويتي، ودفعت به إلى البحث عن صيغ من شأنها بتر مفاعيل الخلافات القائمة بينه وبين العراق.

لائحة المصادر المراجع

أولًا: المراجع العربية

- أبو حاكمة، أحمد مصطفى: (١٩٨٤)، تاريخ الكويت الحديث (١٧٥٠ – ١٩٦٥)، ط١، دار السلاسل، الكويت.
- أبو طالب، عبد الرحيم: (١٩٩٥)، أزمات العراق والكويت- أبعادها ونتائجها، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة.
- الأعظمي، وليد: (١٩٩١)، الكويت في الوثائق البريطانية (١٧٥٢ – ١٩٦٠)، ط١، رياض الريس للنشر، لندن.
- بطرس، سمعان وآخرون: (١٩٩٥)، عدوان على العقل- مناقشة نقدية لكتاب حرب تلد أخرى لسعد البزّاز، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت.
- الجاسم، نجاة عبد القادر: (١٩٩٧)، التطور السياسي والاقتصادي للكويت بين الحربين (١٩١٤ – ١٩٣٩)، ط٢، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- الجبوري، خالد: (١٩٩٣)، الكويت ومحاولات استعادتها في التاريخ المعاصر، ط١، منشورات دار الكلمة، بغداد.
- حسن، إبراهيم: (١٩٩٦)، الصراع الدولي في الخليج والعدوان العراقي على الكويت، ط١، مؤسسة الشراع، الكويت.

- حسين، فاضل وآخرون: (١٩٨٠) تاريخ العراق المعاصر، مطبعة جامعة بغداد، بغداد.
- حمود، ماجد وحمود كمال: (د.ت)، الأطلس الجغرافي للوطن العربي، دار الرضوان، حلب.
- الدشتي، محمد اسماعيل: (٢٠٠٥)، شقائق النعمان في تاريخ الخليج والكويت وإيران والإمارات والجزيرة العربية وعُمان، ط١، دار المحبة، دمشق.
- رزق، يونان: (١٩٩٣)، قراءات تاريخية على هامش حرب الخليج، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- سالم، محمد خالد: (٢٠٠٥)، الجزر الكويتية تاريخها وخصائصها، ط١، حقوق النشر محفوظة للمؤلف، الكويت.
- سلطان، غانم: (١٩٩٤)، الغزو العراقي للكويت – قراءة موجزة في جوانب من إشكالية الأزمة، ط١، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت.
- سهر، عبد الكريم: (٢٠٠٧)، حرب الخليج الثانية (المقدّمات والنتائج)، ط١، دار الحصاد، دمشق.
- عامر، كمال: (٢٠٠١)، الدور المصري والعربي في حرب تحرير الكويت، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة.
- العقاد، صلاح: (١٩٦٥)، التيارات السياسية في الخليج العربي، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة.
- العيدروس، محمد حسن: (٢٠٠٢)، تاريخ الكويت الحدث والمعاصر، دار الكتاب الحديث، الإسكندرية.
- (2003) :_____، الحدود العربية – العربية في الجزيرة العربية، دار الكتاب العربي، د.م.ن.

- الغنيم، عبد الله وآخرون: (د.ت)، الكويت وجودًا وحدودًا، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت.
- منسي، محمد صالح: (١٩٩٢)، الشرق العربي المعاصر – الهلال الخصيب، ج١، دار النهضة العربية، القاهرة.
- مهنا، محمد نصر: (٢٠٠٠)، في تحديث الخليج العربي، المكتبة الجامعية، الإسكندرية.
- الموسى، عبد الرسول علي وآخرون: (٢٠٠٧)، قراءات في جغرافية الكويت، ط١، خطوات للنشر، دمشق.
- النقيب، خلدون حسن: (١٩٨٩)، المجتمع العربي والدولة في الخليج والجزيرة العربية، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- نوفل، سيد: (١٩٦٩)، الخليج العربي أو الحدود الشرقية للوطن العربي، دار الطليعة، بيروت.

ثانيًا: المراجع المترجمة

- ديكسون، هارولد: (١٩٩٠)، الكويت وجاراتها، مترجم، ج١، ط ٢، صحاري للطباعة والنشر، د. م. ن.

ثالثًا: المصادر والمراجع الإنكليزية

١. وثائق الخارجية البريطانية

- F. O. Office of the ministers, Baghdad no. 2944. Dated 21st July, 1932.

٢. المراجع الإنكليزية

- Kuniholm, Bruce R. (1984): *Persian Gulf and United States Policy*, Regina Books, New York.

- Wilkinson, John C.: (1993): *Arabia's Frontiers – The Story of Britain's Boundary Drawing in The Desert*, I.B Tauris & Co. Ltd, London.